

تحليل أثر السياسة السعرية في إنتاج القمح في العراق باستعمال أسلوب مصفوفة تحليل السياسة

عبدالله علي مضحي

نصيف جاسم محمد *

أستاذ

مدرس

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة بغداد

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة تكريت

المستخلص

اعتمدت الدراسة على بيانات جمعت من خلال استمارة الاستبيان لعينة عشوائية بلغت (115) مزرعة للموسم الزراعي 2012 مقسمة إلى ثلاث فئات مساحية ضمت الفئة الأولى (64) مزرعة وبمساحة أقل من (50) دونماً والفئة الثانية (33) مزرعة وبمساحة (50-100) دونماً، والفئة الثالثة (18) مزرعة وبمساحة أكثر من (100) دونماً، وتم تقدير حاجة الدونم من كل عنصر إنتاجي لحساب كلفة العناصر بالسعرين الخاص والاجتماعي وباستعمال سعر الصرف التوازني للعملة المحلية في تعديل الأسعار الحدودية لعناصر الإنتاج والناتج وبلغ متوسطه (1233) دينار/دولار لعام (2012) لغرض تحليل أثر السياسة السعرية في إنتاج القمح في العراق باستعمال أسلوب مصفوفة تحليل السياسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن العائد قد بلغ (654، 584، 455، 553) و (348، 357، 275، 339) ألف دينار/دونم والأسعار الخاصة والأسعار الاجتماعية للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب. وإن إجمالي كلفة المدخلات المتاجر بها كان (104،112،107،100) و (87،86،76،79) ألف دينار/دونم والأسعار الخاصة والأسعار الاجتماعية للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب، أما إجمالي كلفة الموارد المحلية فبلغ (254، 211،177،230) و (260، 214، 179، 234) ألف دينار/دونم والأسعار الخاصة والأسعار الاجتماعية للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب، هذا وقد بلغت الأرباح الخاصة والأرباح الاجتماعية نحو (209، 267، 167، 219) و (9، 57، 12، 26) ألف دينار/دونم للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب. وكان الأثر الصافي للسياسة موجباً لجميع الفئات وإجمالي العينة وبلغ نحو (193،158،209،197) ألف دينار/دونم مما يشير إلى أن السياسة السعرية المتبعة من لدن الدولة تصب في مصلحة المنتجين المحليين في الأجل القصير. نستنتج من نتائج الدراسة أن إنتاج القمح في المزارع التي مساحتها (50 – 100 دونم) كان الأفضل اقتصادياً لقدرتها على تحقيق كفاءة إنتاجية عالية وتقلل من الخسائر الاجتماعية كونها تحقق أرباحاً خاصة واجتماعية، كذلك تحقق الفائدة للمنتجين وتضيف إلى الاقتصاد القومي إيرادات موجبة مجزية مقارنة بالفئات الأخرى التي كانت تكاليفها عالية ولم تحقق أرباحاً مجزية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ذكرت في متن البحث.

كلمات مفتاحية: الأسعار الخاصة، الأسعار الاجتماعية، المدخلات المتاجر بها، الموارد المحلية، التحويلات.

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

The Iraqi Journal of Agricultural Sciences – 47(2): 552-562, 2016

MOHAMMED & MUDHI

ANALYZING THE IMPACT OF PRICE POLICY ON WHEAT PRODUCTION IN IRAQ BY USING POLICY ANALYSIS MATRIX (PAM)

N. J. MOHAMMED*

A. A. MUDHI

Lecturer

Prof.

Dept. of Agriculture Economics – Coll. Of Agric.

Univ. of Tikrit

Univ. of Baghdad

ABSTRACT

The objectives of this study are to analyses the impact of price policy on wheat production in Iraq through its efficiency in resource allocation using Policy Analysis Matrix (PAM) technique. This study depends basically on primary data collected from a random sample consisted of 115 farms, The sample has been divided into three subclasses, the first one area was less than 50 donum consisted of 64 farms, the second one area was between 50 – 100 donum and consisted of 33 farm, the third one area was more than 100 donum and consisted of 18 farm. The objective of this study is to analyses the impact of price policy on wheat production in Iraq. By estimation of policy analysis matrix elements, revenue transfers, tradable input transfers, factors transfers, were calculated which were revenue (654,584,455,553) and (348, 357, 275, 339) thousand dinars/donum in private and social price to three classes and the sample total consecutively, tradable input (100,107,112,104) and (76,86,87,79) thousand dinars/donum in private and social price to three classes and the sample total consecutively, factors (254,211,177,230) and (260, 214,179,234) thousand dinars/donum in private and social price to three classes and the sample total consecutively, Net transfer was about (197,209,158,193) thousand dinars/donum to three classes and the sample total consecutively. The results of this study showed that the price policy used by government was encouraging producers in short run and also showed that wheat production had large support from government while inputs were not subsidized, the study also showed that private profits were more than social profits. Results also showed that wheat production in Iraq has a comparative advantage and internationally competitive. Finally the study arrived at some conclusions and recommendations according to conclusion.

Key words: Private prices, Social price, Tradable input, Domestic resources, Transfers.

*Part of Ph.D. thesis of the first author.

المقدمة

يعد القمح أحد أهم محاصيل الحبوب الغذائية والذي يحتل موقعاً اقتصادياً متقدماً في أغلب بلدان العالم لما يحتويه من عناصر غذائية مختلفة أبرزها الكربوهيدرات فضلاً عن السرعات الحرارية العالية. كما يحتل القمح المرتبة الأولى عالمياً من حيث المساحة المزروعة والإنتاج، ويعد محصولاً ذا سمة استراتيجية في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد اتبع العراق سياسة الدعم السعري بمختلف أشكالها، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الإنتاج الزراعي ومن ثم زيادة صافي دخول المنتجين الزراعيين، و حفز هؤلاء المنتجين على تحسين أنماط إنتاجه كماً ونوعاً. كما يعد القمح من المحاصيل الزراعية التي حظيت باهتمام واسع وكبير من حيث الدعم الحكومي إذ تقدم الحكومة لإنتاجه وتسويقه عدة أنواعاً من الدعم منها إعانة مدخلات الإنتاج من خلال إعانة أسعار البذور والأسمدة والمكائن والمضخات والآلات الزراعية وتقديم قروض المصرف الزراعي بسعر فائدة منخفض. ودعم مخرجات الإنتاج من خلال قيام الدولة بشراء محصول القمح من المزارعين والمنتجين بأسعار تشجيعية تزيد على الأسعار العالمية ويحدود (800) ألف دينار/طن للدرجة الأولى. وعلى الرغم من كل وسائل الدعم الحكومي لمحصول القمح فإن تكاليف إنتاج المحصول تعد عالية ولا توفر إلا هامشاً ربحياً بسيطاً وتعد عاملاً مثبطاً للإنتاج المحلي. إن التحدي الحقيقي الذي يواجه العراق هو كيفية تخفيض التكاليف الإنتاجية للسلع الزراعية وفي مقدمتها القمح، إذ لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على الدعم الحكومي المكثف للقمح في إطار تحرير التجارة العالمية إذا ما أراد العراق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مستقبلاً. ومن هنا يتضح دور تحليل السياسة الزراعية وأهميتها وتقييم أثرها على كفاءة استخدام الموارد الزراعية التي تتسم بالندرة النسبية، وإن صانعي السياسة يحتاجون إلى معرفة مستوى التشوهات السوقية التي تحدثها السياسة السعرية المستعملة كإعانة مدخلات الإنتاج ودعم مخرجاته. ونتيجة لذلك الدعم الحكومي برزت الحاجة لتقييم هذه السياسات وقياس الكفاءة للأنماط الزراعية المختلفة لهذا المحصول، واستخلاص النتائج والمؤشرات التي تقيد صانعي القرار على وضع الاستراتيجية المستقبلية لإنتاج القمح في العراق بما يتوافق مع

المتغيرات العالمية والحاجات الاستهلاكية المحلية. وتأتي أهمية البحث من أهمية محصول القمح الذي يعد جزءاً مهماً من سلة الغذاء العالمي، وأهميته في الأسواق المحلية والعالمية، كما ويدخل المحصول في مجال التبادل التجاري الدولي. فضلاً عن تزايد الطلب على محصول القمح وعدم وجود البديل بسبب النمو السكاني المتزايد في العالم بشكل عام، وأخيراً اختلاف استعمالاته الغذائية. وقيام بعض الدول المتقدمة التي لها ميزة نسبية في إنتاج القمح على استعماله سلاحاً اقتصادياً وسياسياً تجاه الدول النامية. وأثره في الميزان التجاري للدول المستوردة له، من هنا ظهرت الحاجة للاهتمام بهذا الموضوع من خلال دراسة أثر السياسة السعرية في إنتاج القمح من خلال تأثيراتها على كفاءة استخدام الموارد باستعمال مصفوفة تحليل السياسة لهذا المحصول الاستراتيجي. وإن مشكلة البحث هي أن الأمر يتعلق بأثر السياسة السعرية وإن صانعي السياسة يحتاجون إلى معرفة مستوى التشوهات السوقية التي أحدثتها السياسة السعرية المستعملة كإعانة مدخلات الإنتاج أو دعم مخرجات إنتاج القمح. لذا فإن هناك حاجة لتقييم هذه السياسات وقياس الكفاءة للأنماط الزراعية المختلفة لهذا المحصول بسبب تدخل الدولة. لذلك لا يكون الإنتاج كفاءة في كثير من الأحيان في إنتاج القمح الذي قد يسبب تثبيط الإنتاج والمنتج إذا ما كان السعر الفعلي أقل من السعر الاجتماعي. ويهدف البحث إلى قياس أثر سياسات التدخل السعري الحكومي لمحصول القمح على كفاءة إنتاجه في العراق واستخلاص النتائج التي تقيد صانعي القرار على وضع استراتيجيات مستقبلية لإنتاج القمح بما يتوافق مع المتغيرات العالمية والحاجات الاستهلاكية المحلية للوصول إلى تحقيق ذلك الهدف وهو تحليل أثر السياسة السعرية في إنتاج القمح من خلال تأثيرها على كفاءة استعمال الموارد ويمكن قياس هذا التأثير من خلال بعض المؤشرات المستنبطة من مصفوفة تحليل السياسة. ويفترض البحث أن السياسة السعرية التدخلية الحكومية لا تحقق الهدف المنشود ألا وهو زيادة إنتاج القمح كماً ونوعاً، وذلك من خلال تأثيرها على كفاءة استعمال الموارد الزراعية المتاحة وانخفاض كفاءة الإنتاج وتثبيطه.

المواد والطرائق: تم اتباع التحليل الكمي من خلال استعمال مصفوفة تحليل السياسة لاستخلاص بعض المؤشرات

والمعايير لقياس أثر السياسة السعرية الحكومية على إنتاج القمح في جميع فئات المساحة التي تناولتها عينة البحث وإجمالي العينة. وتم اعتماد الدراسة بصورة رئيسة على البيانات الميدانية المقطعية التي تم جمعها من خلال عينة عشوائية لإنتاج القمح في عدد من المحافظات وهي صلاح الدين ونيوى وكربلاء وبلغت (80 ، 25 ، 10) مزارعاً لكل محافظة على الترتيب للموسم الزراعي 2012 – 2013 وذلك من خلال استمارة استبيانية أعدت خصيصاً لهذا الغرض إذ تم استبيان عينة مكونة من (115) مزارعاً من المختصين في زراعة وإنتاج القمح وبالمقابلة الشخصية من الباحث مع منتجي القمح. كما إن مصفوفة تحليل السياسة صممت خصيصاً لتحليل تشوهات السوق وتدخلات السياسة السعرية وتأثيراتها على نظام السلعة. وتعتمد مصفوفة تحليل السياسة على مطابقة حسابية بنيت على أساس معادلة الربح الآتية :

الربح = العائد – التكاليف $Profit = Revenue - Cost$

ويمكن التعبير عن المعادلة رياضياً كما يأتي :

$$Profit = e(P_q)Q - e(P_t)It - (P_n)In - X$$

ويعبر عن قيم المتغيرات في المعادلة بسعر السوق أو الأسعار) أولاً ثم بالأسعار الاجتماعية (Social Prices) أو الأسعار الظلية ثانياً. ويشير الفرق بين الخاصة (Private Prices) السعريين إلى تأثير السياسة السعرية كمقياس مهم لتأثير سياسات تدخل الحكومة وفشل السوق والذي يمثل التحويلات (Transfers)، ويكون هيكل مصفوفة تحليل السياسة من ثلاثة صفوف وأربعة أعمدة وكما يأتي :

جدول 1 هيكل مصفوفة تحليل السياسة

Details	Revenu e e(P _q)Q	Tradab le Inputs e(P _t)It	Domestic Inputs (P _n)In	Prof it D
Private Prices	A	B	C	D
Social Prices	E	F	G	H
Transfers	I	J	K	L

تتكون صفوف المصفوفة من الصف الأول الذي يمثل الأسعار الخاصة لكل من العائد الإجمالي (A) وكلفة المدخلات المتاجر بها (B) وكلفة الموارد المحلية غير

(الموارد المحلية) والتي تشمل الأرض ورأس المال والعمل البشري والعمل الميكانيكي والحصاد الميكانيكي وصيانة وتصليح المضخات والمرشات والتكاليف التسويقية والادارية وتنظيف الحاصل ميكانيكياً اذ بلغ للفئة الأولى (254.4) ألف دينار/دونم وما يعادل (339.3) ألف دينار للطن الواحد، وحوالي (210.5) ألف دينار للدونم الواحد وما يقارب نحو (272) ألف دينار للطن الواحد للفئة الثانية، أما الفئة الثالثة فقد قدر إجمالي الموارد المحلية نحو (176.9) ألف دينار للدونم وما يعادل (296.8) ألف دينار للطن، وبالنسبة لإجمالي العينة فقد بلغ إجمالي تكاليف الموارد المحلية ما يقارب (229.7) ألف دينار للدونم أي ما يعادل (313.4) ألف دينار للطن الواحد. هذا وقد تم احتساب بدل الإيجار للأرض كتكاليف فرص بديلة في كل مناطق الدراسة ولجميع المزارعين، أما رأس المال فقد حسبت تكاليف الفرص البديلة بأخذ سعر الفائدة على رأس المال المستثمر واعتمدت نسبة (8%) وهي نسبة الفائدة المعتمدة من قبل المصرف الزراعي والتي تفرض على القروض الممنوحة للمزارعين. أما العمل البشري فقد تم احتساب أجرة ساعة العمل الواحدة بنحو (2200) دينار/ساعة. واعتماداً على سعر الطن الواحد من القمح المباع للدولة كتسعيرة رسمية أو المباع في الأسواق المحلية كسوق الجملة وبأخذ المتوسط لكل فئة فقد بلغ سعر الطن الواحد من القمح في الفئة الأولى كمتوسط نحو (715) ألف دينار/ طن وقد بلغ إجمالي العائد لتلك الفئة (564) ألف دينار/ دونم أي ما يعادل (752) ألف دينار/ طن، أما الفئة الثانية فقد بلغ متوسط سعر الطن الواحد نحو (721) ألف دينار وبلغ إجمالي العائد (584) ألف دينار/ دونم أي ما يقارب (754.6) ألف دينار/ طن. بينما بلغ متوسط سعر الطن الواحد للفئة الثالثة (740) ألف دينار وبلغ إجمالي العائد (455.3) ألف دينار/دونم أي ما يقارب (764) ألف دينار/ طن. أما إجمالي العينة فقد بلغ متوسط سعر الطن الواحد نحو (733) ألف دينار بينما بلغ إجمالي العائد نحو (552.7) ألف دينار/ دونم أي ما يقارب (754) ألف دينار/ طن على وفق متوسط سعر الطن وإنتاجية الدونم الواحد. وهنا تجدر الإشارة الى أن إيراد الطن الواحد يساوي سعر بيع الطن الواحد من القمح أما اذا ما أريد حساب إيراد الدونم الواحد فيشمل حبوب القمح (الإنتاج الرئيس) مضافاً اليه قيمة

لإنتاج المنتج النهائي. وتحسب الأرباح والتكاليف باستعمال كل من أسعار السوق الفعلية وتسمى بالأسعار الخاصة ونعني بها الأسعار السائدة في الأسواق والمتأثرة بالسياسات المحلية المطبقة فيه. والأسعار الاجتماعية وتسمى الأسعار الظلية أو الحقيقية ونعني بها الأسعار التي يمكن أن تسود في حال غياب السياسات أو التشوهات الناجمة عن السوق والتي تعكس ندرة أي من الموارد المحلية على المجتمع بكامله. ويسمى الفرق بين أسعار السوق الخاصة والأسعار الاجتماعية بالتحويلات أو الفروقات (Divergences) أو أثر السياسة (Effect of policy) وحجم هذه التحويلات يعكس مدى انحراف الأسعار الفعلية المشوهة عن الأسعار الاجتماعية أو الاقتصادية.

النتائج والمناقشة

حساب الصف الأول لمصفوفة تحليل السياسة (الأسعار الخاصة).

تم حساب عناصر الصف الأول لمصفوفة تحليل السياسة بأسعار السوق (الأسعار الخاصة) والتي تشمل التكاليف للمدخلات القابلة للتجارة والمدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية) والعوائد والأرباح للفئات الثلاث وإجمالي العينة وكما في الجدول (2) إذ بلغ إجمالي المدخلات المتاجر بها والتي تشمل البنود والأسمدة والمبيدات والوقود للفئة الأولى حوالي (100.5) ألف دينار للدونم الواحد أي ما يقارب (134) ألف دينار لإنتاج الطن الواحد وذلك اعتماداً على إنتاجية الدونم الواحد البالغة (750) كغم/دونم، أما الفئة الثانية فقد كان إجمالي التكاليف للمدخلات المتاجر بها نحو (106.95) ألف دينار للدونم الواحد أي ما يعادل نحو (138.2) ألف دينار للطن الواحد اعتماداً على إنتاجية الدونم الواحد والبالغة (774) كغم/دونم، وأما الفئة الثالثة فقد بلغ إجمالي تكاليف المدخلات المتاجر بها نحو (111.6) ألف دينار للدونم الواحد وما يقارب (187.3) ألف دينار للطن الواحد اعتماداً على إنتاجية الدونم الواحد والبالغة (596) كغم/دونم، في حين بلغ متوسط إجمالي تكاليف المدخلات المتاجر بها لإجمالي العينة حوالي (104.1) ألف دينار للدونم الواحد وما يعادل (142) ألف دينار للطن الواحد اعتماداً على إنتاجية الدونم الواحد والبالغة (733) كغم/دونم. بينما قدر إجمالي تكاليف المدخلات غير المتاجر بها

الربحية الخاصة للفئة الثالثة حوالي (166.8) ألف دينار للدونم وما يعادل (280) ألف دينار للطن الواحد تقريباً. أما ما يخص إجمالي العينة فقد بلغت الربحية الخاصة له نحو (219) ألف دينار للدونم وما يعادل نحو (298.7) ألف دينار للطن الواحد. هذا وكانت أعلى أرباحية خاصة للدونم الواحد والطن الواحد ضمن الفئة الثانية. وأقل أرباحية خاصة للدونم الواحد في الفئة الثالثة بسبب انخفاض الانتاجية لتلك الفئة، وأقل أرباحية للطن الواحد في الفئة الأولى.

التبن والقش والمخلفات الحقلية (الانتاج الثانوي). وعلى هذا المبدأ تم الحصول على تقدير الربحية الخاصة وذلك بطرح إجمالي تكاليف المدخلات المتاجر بها وتكاليف المدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية) من إجمالي العائد محسوبة بسعر السوق (الأسعار الخاصة) إذ بلغت الربحية الخاصة للفئة الأولى نحو (209) ألف دينار للدونم وما يعادل نحو (278.7) ألف دينار للطن الواحد، أما الفئة الثانية فقد بلغت الربحية الخاصة لها نحو (266.6) ألف دينار للدونم وما يعادل نحو (344.4) ألف دينار للطن الواحد، بينما بلغت

جدول 2 تكاليف عناصر الإنتاج والعائد والربحية الخاصة بأسعار السوق (الأسعار الخاصة) (1000 دينار عراقي) وحسب الفئات لمنتجي محصول القمح في العراق للموسم الزراعي 2012.

إجمالي العينة		الفئة الثالثة		الفئة الثانية		الفئة الأولى		عناصر الإنتاج	البيان
كافة العنصر الإنتاجي	كافة العنصر الإنتاجي	كافة العنصر الإنتاجي	كافة العنصر الإنتاجي	كافة العنصر الإنتاجي	كافة العنصر الإنتاجي	كافة العنصر الإنتاجي	كافة العنصر الإنتاجي		
دينار/طن	دينار/دونم	دينار/طن	دينار/دونم	دينار/طن	دينار/دونم	دينار/طن	دينار/دونم		
53.049	38.885	72.861	43.425	47.353	36.651	51.680	38.760	1. البذور (كغم)	المدخلات المتاجر بها B
54.870	40.220	78.951	47.055	52.362	40.528	50.852	38.139	2. الأسمدة (كغم)	
6.628	4.858	3.471	2.069	8.819	6.826	6.171	4.628	3. المبيدات (لتر)	
27.453	20.123	32.035	19.093	29.645	22.945	25.277	18.958	4. الوقود (لتر)	
142.000	104.086	187.318	111.642	138.179	106.95	133.980	100.485	إجمالي المدخلات المتاجر بها	
127.469	93.435	109.060	65.000	109.428	84.697	141.249	105.937	1. الأرض	المدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية) C
23.332	17.102	13.322	7.940	17.846	13.813	28.500	21.375	2. رأس المال	
38.828	28.461	35.683	21.267	30.380	23.514	44.047	33.035	3. العمل البشري (ساعة)	
53.611	39.297	63.711	37.972	47.549	36.803	54.607	40.955	4. العمل الميكانيكي (ساعة)	
31.475	23.071	27.265	16.250	28.580	22.121	33.973	25.480	5. الحصاد الميكانيكي (ساعة)	
4.045	2.965	2.842	1.694	4.952	3.833	3.833	2.875	6. الصيانة وقطع الغيار	
30.151	22.101	37.153	22.143	29.508	22.839	28.947	21.710	7. تكاليف تسويقية وإدارية	
4.456	3.266	7.747	4.617	3.725	2.883	4.111	3.083	8. التنظيف الميكانيكي (ساعة)	
313.367	229.698	296.783	176.883	271.968	210.503	339.267	254.450	إجمالي المدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية)	
455.367	333.784	484.101	288.525	410.147	317.453	473.247	354.935	إجمالي تكاليف المدخلات المتاجر بها محلياً وغير المتاجر بها	
754.067	552.731	764.003	455.346	754.567	584.035	751.972	563.979	العائد A	
298.700	218.947	279.901	166.821	344.420	266.582	278.725	209.044	الأرباحية الخاصة D	

• الفئة الأولى (أقل من 50 دونم) ، الفئة الثانية (50 – 100 دونم) ، الفئة الثالثة (أكثر من 100 دونم).

جزءاً مهماً ورئيساً في عملية بناء مصفوفة تحليل السياسة، وتعكس الأسعار الاجتماعية الأسعار التي تسود المجتمع إذا

حساب الصف الثاني لمصفوفة تحليل السياسة (الأسعار الاجتماعية): يعد التقييم الاجتماعي للمدخلات والمخرجات

في نشرات البنك الدولي والبالغ (295.37) دولار/طن. وقد تم تعديل هذا السعر إلى سعر الاستيراد للبلد CIF بعد إضافة كلفة النقل والتأمين وصولاً إلى حدود البلد وذلك بضرب السعر العالمي بسعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بناءً على بيانات المزد العنني للعملات في البنك المركزي العراقي والذي بلغ بالمتوسط لعام (2012) نحو (1233) دينار/دولار، و تم الحصول على سعر الاستيراد لطن القمح CIF بالدينار العراقي وبعد إضافة كلفة النقل والتحميل والتفريغ من الميناء إلى المخازن الرئيسية ثم احتساب القيمة المساواتية لاستيراد طن القمح وبعد طرح تكاليف النقل من باب المزرعة إلى المخازن الرئيسية تم الحصول على السعر الاجتماعي لطن القمح عند باب المزرعة والذي بلغ (463.6 ، 461.1 ، 461.1 ، 462.5) ألف دينار/طن للفئات الثلاث وإجمالي العينة على الترتيب والتي تمثل العائد الاجتماعي للطن الواحد (E).

كانت جميع الأسواق في حالة منافسة كاملة وإن الاقتصاد في حالة توازن تام. وعند القيام بإجراء التقييم الاجتماعي للمدخلات المتاجر بها يجب تقسيمها إلى مدخلات قابلة للمتاجرة من جهة الاستيراد على أساس سعر الاستيراد C.I.F ومدخلات قابلة للمتاجرة من جهة التصدير على أساس سعر التصدير F.O.B، ولا يمكن تقييم المدخلات غير القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية أو الأسعار الحدودية مثل الأرض والعمل ورأس المال إذ أن لكل منها طريقة التقييم الخاصة. بها. ونظراً لأن أسعار السوق لا تمثل أسعار التوازن أو الأسعار الظلية وكذلك لا يمكن تحديد الأسعار الاجتماعية من السوق المحلية مباشرة، لذا نستعمل الأسعار الحدودية التي تكون قريبة من الأسعار الاجتماعية. ومن الجدول (3) الذي يبين كيفية تحويل الأسعار العالمية لمحصول القمح إلى القيمة المساواتية الاجتماعية للاستيراد عند باب المزرعة، قد تم اعتماد السعر العالمي للطن الواحد من القمح الأمريكي الطري لعام (2012) والمسجل عالمياً

جدول 3. يبين تحويل الأسعار العالمية لمحصول القمح إلى القيمة المساواتية الاجتماعية للاستيراد عند باب المزرعة لعام

2012 للفئات الثلاث وإجمالي العينة

إجمالي العينة	الفئة الثالثة	الفئة الثانية	الفئة الأولى	البيان
295.37	295.37	295.37	295.37	سعر تصدير الطن من القمح العالمي الطري fob بالدولار (دولار/طن).
50	50	50	50	+ كلفة النقل والتأمين وصولاً إلى حدود البلد (الميناء) بالدولار (دولار/طن).
345.37	345.37	345.37	345.37	= سعر الاستيراد للبلد cif بالدولار (دولار/طن) .
1233	1233	1233	1233	× سعر الصرف التوازني (دينار/دولار).
425.841	425.841	425.841	425.841	= سعر الاستيراد للبلد cif بالدينار العراقي (ألف دينار/طن).
55.485	55.485	55.485	55.485	+ كلفة النقل والتحميل والتفريغ من الميناء إلى المخازن الرئيسية بالدينار العراقي (ألف دينار/طن).
481.326	481.326	481.326	481.326	= القيمة المساواتية للاستيراد (ألف دينار/طن).
18.817	20.250	20.212	17.695	- تكاليف النقل من باب المزرعة إلى المخازن الرئيسية (ألف دينار/طن).
462.509	461.076	461.114	463.631	= السعر الاجتماعي لطن القمح عند باب المزرعة (ألف دينار/طن).

• الفئة الأولى (أقل من 50 دونم) ، الفئة الثانية (50 – 100 دونم) ، الفئة الثالثة (أكثر من 100 دونم)

الجدول (4) الذي يوضح تكاليف عناصر الانتاج والعائد بالأسعار الاجتماعية والتي تمثل ميزانية المزرعة بالأسعار الاجتماعية (الاقتصادية) فقد تم احتساب المدخلات المتاجر بها والمدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية) بتلك الأسعار فضلاً عن العائد الاجتماعي والربحية الاجتماعية.

وبالاعتماد على إنتاجية الدونم الواحد محلياً وبالباغلة (750، 774، 596، 733) كغم/دونم للفئات الأولى والثانية والثالثة وإجمالي العينة على الترتيب تم الحصول على العائد الاجتماعي للدونم الواحد من محصول القمح للفئات الثلاث أعلاه وإجمالي العينة والتي بلغ (347.7، 356.9، 274.8، 339) ألف دينار/دونم على الترتيب، وكما في

جدول 4 تكاليف عناصر الإنتاج والعائد والأرباح الاجتماعية والأسعار الاجتماعية وحسب الفئات لمنتجي محصول القمح في العراق للموسم الزراعي (2012) (1000 دينار عراقي).

إجمالي العينة		الفئة الثالثة		الفئة الثانية		الفئة الأولى		عناصر الإنتاج	البيان
كلفة العنصر الإنتاجي	كلفة العنصر الإنتاجي	كلفة العنصر الإنتاجي	كلفة العنصر الإنتاجي	كلفة العنصر الإنتاجي	كلفة العنصر الإنتاجي	كلفة العنصر الإنتاجي	كلفة العنصر الإنتاجي		
دينار/طن	دينار/دونم	دينار/طن	دينار/دونم	دينار/طن	دينار/دونم	دينار/طن	دينار/دونم		
41.029	30.074	47.126	28.087	37.694	29.175	41.463	31.097	1. البذور (كغم)	المدخلات
32.190	23.595	41.678	24.840	29.867	23.117	31.321	23.491	2. الأسمدة (كغم)	المتاجر بها
2.981	2.185	1.757	1.047	3.897	3.016	2.768	2.076	3. المبيدات (لتر)	F
32.246	23.636	55.577	33.124	39.261	30.388	25.873	19.405	4. الوقود (لتر)	
108.446	79.490	146.138	87.098	110.719	85.696	101.425	76.069	إجمالي المدخلات المتاجر بها (F)	
127.469	93.435	109.060	65.000	109.428	84.697	141.249	105.937	1. الأرض	
29.165	21.378	16.651	9.924	22.307	17.266	35.625	26.719	2. رأس المال	المدخلات
38.828	28.461	35.683	21.267	30.380	23.514	44.047	33.035	3. العمل البشري - ساعة	غير المتاجر
53.611	39.297	63.711	37.972	47.549	36.803	54.607	40.955	4. العمل الميكانيكي - ساعة	بها
31.475	23.071	27.265	16.250	28.580	22.121	33.973	25.480	5. الحصاد الميكانيكي - ساعة	(الموارد
4.045	2.965	2.842	1.694	4.952	3.833	3.833	2.875	6. الصيانة وقطع الغيار	المحلية)
30.151	22.101	37.153	22.143	29.508	22.839	28.947	21.710	7. تكاليف تسويقية وإدارية	G
4.456	3.266	7.747	4.617	3.725	2.883	4.111	3.083	8. التنظيف الميكانيكي - ساعة	
319.200	233.974	300.112	178.867	276.429	213.956	346.392	259.794	إجمالي المدخلات غير المتاجر بها (G)	
427.646	313.464	446.250	265.965	387.148	299.652	447.817	335.863	إجمالي تكاليف المدخلات المتاجر بها محلياً وغير المتاجر بها	
462.509	339.019	461.076	274.801	461.114	356.902	463.631	347.723	العائد الاجتماعي E	
34.863	25.555	14.826	8.836	73.966	57.250	15.814	11.860	الأرباح الاجتماعية H	

الفئة الأولى (أقل من 50 دونم) ، الفئة الثانية (50 - 100 دونم) ، الفئة الثالثة (أكثر من 100 دونم)

غير المتاجر بها (الموارد المحلية) بالأسعار الخاصة (C) فقد بلغت (339.267) ألف دينار/طن ، بينما بلغ إجمالي كلفة المدخلات غير المتاجر بها بالأسعار الاجتماعية (G) نحو (346.392) ألف دينار/طن. أما بالنسبة للعائد الخاص بالأسعار الخاصة (A) فقد بلغ بنحو (751.972) ألف دينار/طن، في حين بلغ العائد بالأسعار الاجتماعية (E) نحو (463.631) ألف دينار/طن. ومن الجدول (5) أيضاً نلاحظ أن الأرباح التي يجنيها المنتجون في ظل أسعار السوق قد بلغت حوالي (278.7) ألف دينار/طن وتشكل نحو (37.1%) من الإيرادات الكلية للفئة الأولى (أقل من 50 دونم). ومن الجدول (6) الذي يوضح نتائج تحليل السياسة لإنتاج الطن الواحد من محصول القمح للفئة الثانية (من 50 - 100 دونم) لعينة منتجي القمح تبين أن إجمالي المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة (B) قد بلغت

النتائج البحثية لمصفوفة تحليل السياسة (PAM).

بعد أن تم حساب التكاليف لعناصر الإنتاج والعوائد بالأسعار الخاصة والاجتماعية، يمكننا بناء تقديرات عناصر مصفوفة تحليل السياسة وذلك بمليء الصفوف والأعمدة اعتماداً على الجدولين (2) و (4) للفئات الثلاث وإجمالي العينة. وقد تم بناء المصفوفة على أساس إنتاج الطن الواحد محسوبة بالألف دينار/طن من محصول القمح. ومن الجدول (5) الذي يوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسة لإنتاج الطن الواحد من القمح للفئة الأولى (أقل من 50 دونم) من عينة منتجي القمح في العراق لعام (2012) تبين أن إجمالي كلفة المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة (B) قد بلغت (133.980) ألف دينار/طن، في حين بلغ إجمالي كلفة المدخلات المتاجر بها (F) بالأسعار الاجتماعية نحو (101.425) ألف دينار/طن. أما إجمالي تكاليف المدخلات

والجدول (7) الذي يوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسة لإنتاج الطن الواحد للفئة الثالثة (أكثر من 100 دونم) من عينة منتجي محصول القمح لعام (2012) ومنه نجد أن إجمالي تكاليف المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة (B) للطن الواحد قد بلغت نحو (187.318) ألف دينار/طن، في حين بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية (F) نحو (146.138) ألف دينار/طن. بينما كان إجمالي تكاليف المدخلات غير المتاجر بها بالأسعار الخاصة (C) لنفس الفئة نحو (296.783) ألف دينار/طن، بينما بلغ إجمالي تكاليف المدخلات غير المتاجر بها بالأسعار الاجتماعية (G) للطن الواحد حوالي (300.112) ألف دينار/طن. هذا وقد بلغ العائد بالأسعار الخاصة (A) للفئة الثالثة نحو (764.003) ألف دينار/طن، في حين بلغ العائد بالأسعار الاجتماعية (E) نحو (461.076) ألف دينار/طن لنفس الفئة. وفيما يخص الأرباح التي يجنيها المنتجون في ظل أسعار السوق قد بلغت نحو (279.901) ألف دينار/طن وتمثل نحو (36.6%) من إجمالي الإيرادات الكلية للطن الواحد للفئة الثالثة من العينة.

جدول 7 . نتائج مصفوفة تحليل السياسة للطن الواحد من القمح للفئة الثالثة (أكثر من 100 دونم) من عينة منتجي القمح في العراق لعام (2012) (1000 دينار/طن).

Manifest	التكاليف			Profits
	Revenues	Tradable inputs	Domestic resources	
البيان	الإيرادات (العوائد)	المدخلات القابلة للتجارة	المدخلات غير القابلة للتجارة	الأرباح
Privat prices	A	B	C	D
أسعار السوق (الخاصة)	764.003	187.318	296.783	279.901
Social prices	E	F	G	H
الأسعار الاجتماعية	461.076	146.138	300.112	14.826
Transfers	I	J	K	L
التحويلات (السياسة)	302.927	41.180	- 3.329	265.075

نحو (138.179) ألف دينار/طن، في حين بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية (F) نحو (110.719) ألف دينار/طن.

جدول 5. نتائج مصفوفة تحليل السياسة للطن الواحد من القمح للفئة الأولى (أقل من 50 دونم) من عينة منتجي القمح في العراق لعام (2012) (1000 دينار/طن).

Manifest	التكاليف			Profits
	Revenues	Tradable inputs	Domestic resources	
البيان	الإيرادات (العوائد)	المدخلات القابلة للتجارة	المدخلات غير القابلة للتجارة	الأرباح
Privat prices	A	B	C	D
أسعار السوق (الخاصة)	751.972	133.980	339.267	278.725
Social prices	E	F	G	H
الأسعار الاجتماعية	463.631	101.425	346.392	15.814
Transfers	I	J	K	L
التحويلات (السياسة)	288.341	32.555	- 7.125	262.911

جدول 6 . نتائج مصفوفة تحليل السياسة للطن الواحد من القمح للفئة الثانية (50 - 100 دونم) من عينة منتجي القمح في العراق لعام (2012) (1000 دينار/طن).

Manifest	التكاليف			Profits
	Revenues	Tradable inputs	Domestic resources	
البيان	الإيرادات (العوائد)	المدخلات القابلة للتجارة	المدخلات غير القابلة للتجارة	الأرباح
Privat prices	A	B	C	D
أسعار السوق (الخاصة)	754.567	138.179	271.968	344.420
Social prices	E	F	G	H
الأسعار الاجتماعية	461.114	110.719	276.429	73.966
Transfers	I	J	K	L
التحويلات (أثر السياسة)	293.453	27.460	- 4.461	270.454

بالمصفوفة تشير نتائجها إلى أن تحويلات العائد (I) كانت موجبة في جميع مصفوفات الفئات وإجمالي عينة الدراسة للطن الواحد والتي هي نتيجة الفرق بين العائد والأسعار الخاصة (A) والعائد بالأسعار الاجتماعية (E) وهذا يعني أن العائد الخاص أكبر من العائد الاجتماعي لجميع مصفوفات الفئات وإجمالي العينة مما يدل على وجود دعم كبير من الدولة لنتائج محصول القمح في عام (2012)، نتيجة التدخل الحكومي بشراء القمح من المنتجين بأسعار عالية، وفشل السوق نتيجة ارتفاع التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الخاصة للموارد المحلية وارتفاع التكاليف الخاصة على التكاليف الاجتماعية للمدخلات المتاجر بها. أما تحويلات المدخلات القابلة للتجارة (J) فقد أشارت نتائج المصفوفة لجميع الفئات وإجمالي العينة للطن الواحد إلى أنها كانت موجبة جميعها وهذا يعني أن الأسعار الخاصة للمدخلات المتاجر بها أعلى من الأسعار الاجتماعية لها، مما يدل على عدم وجود إعانة حقيقية من الدولة. بينما أشارت تحويلات المدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية) (K) إلى عكس ذلك إذ أنها كانت سالبة في جميع نتائج المصفوفة ولكافة فئات الدراسة وإجمالي العينة، مما يدل على وجود إعانة حقيقية للمدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية) من الدولة. كما وتشير نتائج المصفوفة إلى أن محصول القمح في العراق يحقق أرباحاً خاصة (D) إذ كانت موجبة جميعها على مستوى الفئات وإجمالي العينة. بينما يحقق محصول القمح أرباحاً اجتماعية (H) موجبة ولكن أقل بكثير من الأرباح الخاصة، وهذا يشير إلى استخدام المدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية) بصورة كفاءة نوعاً ما، مما يتطلب زيادة الإنتاجية للدونم الواحد أو تخفيض تكاليف الإنتاج للدونم الواحد عن طريق استعمال الموارد بشكل أكثر كفاءة وذلك بإدخال أنماط تكنولوجية حديثة وإعادة توزيع الموارد بشكل أكثر كفاءة، وهذا يشير إلى أن السياسة السعرية القائمة تشجع على استعمال الموارد المحلية لكن ليس بالشكل الأمثل. بينما تشير النتائج إلى أن التحويلات الصافية (L) لجميع مصفوفات الفئات وإجمالي العينة كانت موجبة إذ بلغت لإجمالي العينة (263.837) ألف دينار/طن وما يعادل (193.392) ألف دينار/دونم وهذا يعني أن سياسات التدخل الحكومي في النظام السلعي لمحصول القمح تعكس

وأخيراً من الجدول (8) الذي يوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسة للطن الواحد من محصول القمح لإجمالي عينة الدراسة من منتجي القمح في العراق لعام (2012)، تبين أن إجمالي تكاليف المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة (B) قد بلغ نحو (142.000) ألف دينار/طن، في حين بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية (F) ما مقداره (108.446) ألف دينار/طن. بينما بلغ إجمالي تكاليف الموارد المحلية بالأسعار الخاصة (C) لإجمالي العينة نحو (313.367) ألف دينار/طن، وفيما يخص العائد بالأسعار الخاصة (A) لإجمالي العينة فقد بلغ نحو (754.067) ألف دينار/طن، بينما بلغ العائد بالأسعار الاجتماعية (E) ما مقداره (462.509) ألف دينار/طن لإجمالي عينة الدراسة. ونلاحظ من الجدول (8) أن الأرباح التي يجنيها المنتجون في ظل أسعار السوق قد بلغت نحو (298.700) ألف دينار/طن لإجمالي العينة، وتمثل نحو (39.6%) من إجمالي الإيرادات الكلية للطن الواحد لإجمالي عينة الدراسة.

جدول 8 . نتائج مصفوفة تحليل السياسة للطن الواحد من القمح لإجمالي عينة منتجي القمح في العراق لعام (2012) (1000 دينار/طن).

Manifest البيان	Costs التكاليف		Profits الأرباح	
	Tradable inputs المدخلات القابلة للتجارة	Domestic resources المدخلات غير القابلة للتجارة		
Privat prices أسعار السوق (الخاصة)	A 754.067	B 142.000	C 313.367	D 298.700
Social prices الأسعار الاجتماعية	E 462.509	F 108.446	G 319.200	H 34.863
Transfers التحويلات (أثر السياسة)	I 291.558	J 33.554	K - 5.833	L 263.837

بعد ان تم تقدير مصفوفة تحليل السياسة (PAM) لكافة الفئات وإجمالي عينة الدراسة لإنتاج الطن الواحد من محصول القمح وكما في الجداول الأربعة أعلاه الخاصة

لمضخات الري بأسعار مدعومة والآلات والمكائن الضرورية لإنتاج المحصول.

REFERENCES

1. Aal Ibrahim, B. Ben A. and others, 2005. The impact of Agricultural policies on wheat production in KSA ; a policy analysis matrix approach. King Soud university, research center of college of Agricultural and foods sciences, research No. 136. pp. 5-42.
2. Alzobai, A. A., 2014, Price analysis and agricultural price policy, Baghdad university, college of agricultural, Agricultural economic department, Book, Baghdad, pp. 201-209.
3. Alzobai, A. A., 1995, Economic analysis of Impacts on prices of main cereals in Iraq (1970-1990) Wheat model applied, Ph.D thesis, Baghdad university, Collage of agricultural, agricultural economic department, pp.58-73.
4. Alothman, S. Ben A, 2003, Economic analysis for impacts of agricultural policies on Wheat production in KSA : policy analysis matrix, Master thesis, King Soud university, college of foods sciences and agricultural, Agricultural economic department.
5. Alseady, A. J., 2008, Agricultural policy analysis for Rice crop system in Iraq during 2007 using policy analysis matrix, Ph.D thesis, Baghdad university, Collage of agricultural, Agricultural economic department, pp. 45-70.
6. Annual edition for prices of world groceries of world international bank, 2012.
7. Annual edition statistic, Central bank of Iraq, public department of statistic and researches, 2012.
8. B.V. Chinnappa, 2005, Global competitive-ness of medium- quality Indian Rice : A (PAM) analysis, Indian journal of agricultural economics, Vol.23.
9. Cavero, Carlo, 2003, Agricultural policies in rising countries, International center of agricultural polices, Training subjects, Damascus, pp. 8-38.
10. Dieter, Kirsehke, 2010, Protection and comparative advantage of Rice production in

ظلها على أسعار المدخلات المتاجر بها وغير المتاجر بها وعلى أسعار الناتج بحيث تصب جميعها لصالح المنتجين المحليين في الأجل القصير، وأن القيمة الموجبة للأثر الصافي يدل على أن الانتاج يكون أكبر ربحية للمنتجين عن ما هو عليه من دون تشوهات سوقية. ومن خلال ما توصل اليه البحث من نتائج واستنتاجات توصي الدراسة بضرورة التركيز على زراعة وإنتاج القمح في المزارع التي تبلغ مساحتها (50 - 100 دونم) في المناطق الديمة والمروية على حد سواء وذلك لقدرتها على تحقيق كفاءة إنتاجية عالية وتقلل من الخسائر الاجتماعية كونها تحقق أرباحاً خاصة واجتماعية مجزية مقارنة بالفئات المساحية الأخرى ومن ثم تحقق الفائدة للمنتجين والمستثمرين وفي الوقت نفسه تضيف إلى الاقتصاد القومي مردودات موجبة وتوفر عملات صعبة لميزان المدفوعات التجاري الخاص بالدولة على عكس الفئات الأخرى التي كانت تكاليفها عالية ولم تحقق أرباحاً مجزية. وإعداد قاعدة بيانات زراعية رئيسة ومكاملة تختص بتكاليف الإنتاج وأسعار الناتج لغرض قياس كفاءته بصورة مستمرة ودورية بحيث تساهم تلك البيانات على رفد المختصين بكل ما من شأنه أن يطور زراعة القمح من أجل رسم السياسات السعرية والإنتاجية الصحيحة الضرورية لإدامة الصلة بين القائمين على القطاع الزراعي ووضعي السياسات السعرية والزراعية من جهة والمنتجين والمستثمرين والعاملين في هذا المجال من جهة أخرى لكي يتم تحقيق الأهداف الرئيسية مثل الكفاءة وتطوير الإنتاج والعدالة الاجتماعية. وتوجيه الموارد المحلية بما يضمن تحقيق الأرباح للمنتجين وتقوية الميزان التجاري للدولة، والتركيز على تطبيق طرائق تحليل السياسات كمصفوفة تحليل السياسة التي تستعمل الأسعار العالمية ومقارنتها بالأسعار المحلية. فضلاً عن أهمية الوقوف على أهم السلبيات والمحددات والمعوقات التي من شأنها أن تؤخر من تطوير زراعة وإنتاج محصول القمح باعتباره من أهم المحاصيل الاستراتيجية التي يتوقف عليها اقتصاد البلد واستقراره من خلال توفير لقمة العيش لأبنائه بصورة دائمة ومستقرة بحيث تحقق رفاهية عالية ومنها توفير مستلزمات الإنتاج الضرورية التي تساعد على رفع الإنتاجية مثل البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية المؤثرة والمبيدات الفعالة التي لا يكون لها آثار سلبية على المنتج وكذلك توفير الوقود

Himalayan research papers archive.

11. Heid Hues Franz, 2005. Comparative advantage of Vitnams Rice sector under defferent liberalization senarios : A Policy analysis matrix (PAM) study, Hohenheim University, journal of development economics & policy, Germany.

12. Jammie marrison & Keivin B., 2002. Policy analysis matrices: beyond simple sensitivity analysis, journal of international development, University of Oxford, UK, vol14, pp. 459-470.

13. Khai, Huynh Viet & Yabe, Mitsuyasu, 2013, The comparative advantage of Soybean production in Vietnam : A policy analysis matrix approach, Can Tho University, Veitnam.

14. Monke, Eric A. & Scott R., Peorson, 1989. The policy analysis matrix for

Bangladesh using policy analysis matrix, agriculture development, Cornell University press, New York, pp.13-162.

15. Pearson & others, 2003. Application of the policy analysis matrix in Indonesian agriculture, pp. 18-95.

16. Pearson, Scott R. & others, Book, Agricultural policy in Kenya : 1995. Applications of the policy analysis matrix.

17. Stoll, Juliane, 2005. Policy analysis measuring policy impact on farm level, London, p. 163.

18. The public company of agricultural equipment, fare department.

19. Tsakok, Isabella. 1990. Agricultural price policy, Cornell University press, Ithaca, London, pp. 59-90.